



Arab Institute for Human Rights

# المعهد العربي لحقوق الإنسان

أول معهد عربي إقليمي غير حكومي تأسس سنة 1989 ، يهدف إلى نشر قيم حقوق الإنسان ذات المرجعية الكونية في البلاد العربية معتبرا من أولوياته بناء القدرات في مجال تطبيق حكم القانون.

لقاء خبراء حول "التربية على حقوق الإنسان للفئات المهمشة"

تونس: 11-12/06/2009

انطلقت أشغال اللقاء بجلسة التعارف بين المشاركين والمشاركات التي أدارها الدكتور الطيب البكوش، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، وعلى إثر ذلك تم تقديم أهداف اللقاء والمتمثلة في التباحث حول مفاهيم وآليات وطرق التربية على حقوق الإنسان للفئات المهمشة. وقد أكد رئيس المعهد في كلمته الافتتاحية على نية المعهد العربي لحقوق الإنسان التوجه بفاعلية إلى هذه الفئة خلال هذه المرحلة من تنفيذ خطته الإستراتيجية الجديدة. فبعد العمل الذي كان موجهًا للجمعيات والمنظمات العاملة في هذا المجال من خلال تدريب كوادرها، تم التفكير في ضرورة العمل المباشر مع هذه الفئات المهمشة التي بدأت تتسع لتشمل العديد من الفئات المستضعفة (اللاجئين، العاطلين عن العمل، المهاجرين، الأشخاص المعوقين فضلا عن النساء والأطفال). كما أضافت الأستاذة لمياء قرار، مديرة المعهد العربي لحقوق الإنسان بأن هذا اللقاء يأتي ضمن حلقة متصلة من الورشات التي عقدها المعهد العربي منذ سنة 2004 للتفكير في السبل الملائمة لوضع أدوات عمل جديدة وملائمة تتناسب مع هذه الفئات وتستجيب لاحتياجاتها الخاصة.

في اليوم الأول من اللقاء تم التركيز خلال المداخلات والنقاشات التي تلتها على تحديد جملة من المفاهيم والإشكاليات المرتبطة بمسألة التهميش والتربية على حقوق الإنسان الموجهة لفئة المهمشين. كما تخلل المداخلات التمهيدية عدد من التجارب العملية لبعض المنظمات التي ركزت على الوسائل التي اعتمدها للتدخل وعلى التحديات التي واجهتها بحكم طبيعة الفئات التي تمّ التوجه إليها وخصوصية احتياجاتها.

## 1 - تحديد المفاهيم:

### 1-1: : ظاهرة التهميش والاستبعاد الاجتماعي:

إن كلمة التهميش Marginalization لم تستخدم كمفهوم بالمعنى النظري بقدر ما هي مصطلح وصفى يتضمن بعدين رئيسيين: فمن ناحية نحن نتحدث عن عملية/ مسار Process، ومن ناحية ثانية فإن هذه العملية تتم في إطار

علاقة أو علاقات. وكون التهميش عملية فإن هذا يعني أننا أمام ظاهرة اجتماعية ديناميكية تصبغ فيها الأفراد أو الجماعات أو حتى المجتمعات ذات وضعية مهمشة أي على الهامش أو عند الحافة. وقد يكون عدم امتلاك قدر معين من الموارد أو من السلطة من الأسباب الرئيسية للتهميش. كما أن الحرمان المادي أهم نتائج التهميش فضلا عن الاستبعاد من الخدمات أو البرامج والسياسات.

هنا نطرح المشكلة الأولى المرتبطة بمصطلح "التهميش" وتعريفه، فنحن على ما يبدو إزاء أكثر من رؤية بشأن معنى التهميش ينطلق من منظور بنيوي أو من منظور وظيفي. وهذه المشكلة المفاهيمية على درجة كبيرة من الأهمية من منظور استراتيجيات مواجهة التهميش. فالاستراتيجيات المرتكزة على رؤية بنيوية قد تختلف عن تلك التي تتبنى رؤية وظيفية. والفرق هنا يكمن في الرؤية التي تؤسس لاستراتيجيات عمل. وهنا نأتي إلى التقسيم بين تغيير منطق العلاقات السائدة بالمعنى الراديكالي وبين إصلاح الخلل في النظام القائم بالمعنى الإصلاحية. وننتساءل هنا إلى أي رؤية سوف تتجه استراتيجيات حقوق الإنسان. شملت عملية تطوير المفهوم بعدين أو خطين أساسيين. مفهوم الاستبعاد الاجتماعي هو العدسة التي نرى من خلالها التفاعل بين نوعين من نماذج عدم العدالة: تلك النماذج المرتكزة على الموارد resource-based models of injustice، وتلك المرتكزة على الهوية Identity-based models of injustice<sup>1</sup>.

وبالتالي فنحن في حاجة إلى مزيد من الجهد للربط بين الاستبعاد الاجتماعي وقضايا حقوق الإنسان.

## 1-2: التهميش وحقوق الإنسان

من ناحية أولى يمكن القول بأن أبرز نقاط الالتقاء بين الاستبعاد الاجتماعي وحقوق الإنسان يحملها مصطلح "التنمية". فالاستبعاد الاجتماعي هو مصطلح أساسي في دراسات التنمية، بما أن التنمية بالمعنى الواسع تعنى تحقيق الرفاه ودمج الفئات الاجتماعية في مسارات تنموية سواء بالمعنى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو حتى الثقافي. وهذا الإطار الواسع الذي يوفره مصطلح التنمية يقتضي أن كل من هم خارج المسارات التنموية هم مبعدون ومهمشون. غير أنه ثمة نقاط التقاء أخرى خاصة تلك التي تتعلق باستبعاد أفراد أو فئات أو مجتمعات بسبب العنصرية أو التمييز. وهنا تصبغ العلاقة بين حقوق الإنسان والاستبعاد بشكل عام أكثر وضوحا. ولكن هذا يتوقف على معنى الاستبعاد الذي سيتبناه الحقوقيون. إن تبني نماذج عدم العدالة المرتكزة على الهوية يفتح الباب أمام إدماج قضايا العنصرية والتمييز كأطر لمقاربة العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي وحقوق الإنسان

وعليه، من ناحية ثانية، فإن عملية صياغة مفهوم إجرائي قد لا تكون بالغة الصعوبة طالما أن هناك اتفاقا حول الملامح العامة لفكرة الاستبعاد الاجتماعي بوصفها أوسع من الفقر وعدم الحصول على الموارد. وهنا تدخل قضايا المشاركة، وعدم التمييز وغيرها كمكونات أساسية في صياغة المفهوم، وبما أنها موجودة فإن العمل سيكون حول إمكانية تطوير هذه المكونات برؤية حقوقية.

وأخيرا فإن فعالية استراتيجيات حقوق الإنسان في التعامل مع التهميش والاستبعاد الاجتماعي قد تتفاوت حسب المداخل. فعلى الصعيد القانوني يبدو أنه لا مفر من تبني الرؤية الوظيفية، أي رؤية لإصلاح الوضع القائم وفق الأطر القانونية المتاحة. ولكن ستبرز مشكلة كبرى في هذا الصدد وهي أن جلّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مازالت إلى حد كبير غير قابلة للتقاضي وبالتالي فإن التدخلات ذات الطبيعة القانونية مازالت غير فعالة عندما يتعلق الأمر بمواجهة الفقر

<sup>1</sup> . ESCWA: *ibid*

والحرمان المادي. ولكن المخرج الوحيد المتاح حتى الآن يتمثل في استراتيجيات عمل غير قانونية بالمعنى الحصري أي تلك المرتبطة بتمكين الفقراء والمهمشين للضغط من أجل إصلاح أحوالهم وهنا تبرز أهمية التنمية المرتكزة على الحقوق كإطار عمل.

علينا إذن أن نتعامل مع ما نملكه فعلياً من نقاط اتصال بين ظاهرة التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي وحقوق الإنسان، ومن ثم صياغة مفهوم إجرائي يساعدنا على وضع استراتيجيات عمل فعالة وهذا هو دور ورسالة التربية على حقوق الإنسان.

### 1-3: إشكاليات وآليات التدخل في مجال التربية على حقوق الإنسان للفئات المهمشة:

- التعقيد في مستوى مفهوم التهميش وفي مستوى تحديد الفئات المهمشة وفي مستوى قدرة الفاعلين في هذا المجال يؤدي إلى تعقيد في مستوى تحديد مداخل وآليات وبرامج ملائمة للتدخل من أجل تمكين تلك الفئات. من هذا المنطلق قدم المشاركون والمشاركات في اللقاء المقترحات التالية:

- ضرورة انفتاح الحركة الحقوقية على كل الفئات وعدم الاكتفاء بالخبوية.
- دعم قدرات الفاعلين في مجال التربية على حقوق الإنسان للتعامل مع الفئات المهمشة حتى لا تؤدي آليات تدخلهم إلى مزيد تكريس التهميش على تلك الفئات بشكل غير قصدي
- تحديد المداخل الممكنة والجيدة لتمكين تلك الفئات والتركيز على تشريكها في تحديد الاحتياجات وآليات التدخل والاستدامة، أي ضرورة الانطلاق في عملنا من تحليل احتياجاتها الخصوصية حتى نتمكن من العمل بفاعلية معها.
- ضرورة طرح الأسئلة السليمة عند وضع استراتيجيات التدخل وتحديد ما يجب فعله وما لا يجب فعله والاستفادة من التجارب الناجحة وكذلك من التجارب الفاشلة.
- تحديد مستويات تدخل مختلف الفاعلين وتنسيق الجهود والمهام وتأسيس شراكات فاعلة ومتكاملة بينهم (منظمات المجتمع المدني، مؤسسات الدولة، القطاع الخاص، الإعلان..) عند وضع الاستراتيجيات والبرامج. كما أن الشراكة بين الجهات الفاعلة والجهات الداعمة يجب أن تكون واضحة وتصب في اتجاه مصلحة الفئات المهمشة ولا تكون أدواتها بعيدة عن قدرات واحتياجات المستفيدين منها.
- بناء المعرفة والخبرة في مجال التربية على حقوق الإنسان للفئات المهمشة وتطوير أدوات جديدة نظراً لقلّة الموارد المعرفية والعلمية في هذا المجال وإلى ندرة التجارب الناجحة الموثقة.

خلال اليوم الثاني تم تقسيم المشاركات والمشاركين إلى مجموعات عمل للتباحث حول:

### 2 - استراتيجيات بناء المعرفة والخبرة في مجال التربية على حقوق الإنسان للفئات المهمشة:

وتوصلت مجموعات العمل إلى النتائج التالية:

## 1-2: نتائج عمل المجموعة الأولى: الموارد العلمية والبحثية:

### المراحل



### مجالات البحث والمعرفة



### استراتيجيات العمل

بناء نوع من الخبرات والتجارب

• العمل على تطوير مؤشرات

الإنتاج والاتاحة

## المبادئ والمعايير

التعامل بشمولية وعدم اقصاء فئات لأى سبب من الأسباب.

- الانطلاق من الواقع وتحديد فضاء التحرك وذلك من خلال بحوث ميدانية تساعدنا على التعرف على الواقع من خلال المهمشين أنفسهم.

العمل بروح التعاون والعمل المشترك

- البناء على خبرات المعهد في هذا المجال من خلال عمله في قضايا ذات صلة

### الأنشطة

- عقد مجموعة من المشاورات مع الأطراف المعنية
- إعداد تنظيم مؤتمر عالمي آخر حول التهميش وحقوق الإنسان بحضور متخصصين
- أداة مخصصة حول التهميش وعلاقته بحقوق الإنسان (مجلة أو موقع إلكتروني)
- أن يقوم المعهد بتكوين شبكة من الباحثين الشباب المهتمين بعلاقة حقوق الإنسان بالتهميش يمكن أن يلتقوا مرة في السنة.

### خطة العمل

- إعداد خريطة بالفاعلين في مجال التهميش
- المجلة وما يحيط بها
- الفريق البحثي الشاب
- استعمال قواعد معلومات المعهد من أجل توثيق المعرفة وإتاحتها
- خلق منتدى اجتماعي حوارى حول قضايا التهميش.

## 2-2: نتائج عمل المجموعة الثانية: بناء القدرات والتدريب:

- تدريب العاملين مع الفئات المهمشة (كوادر ومؤسسات معينة) على كيفية العمل مع تلك الفئات: منظمات غير حكومية، منظمات حكومية، مؤسسات تنموية، تربية، القطاع الخاص والإعلام.... لكل فئة برنامج خاص: تحديد التوقعات من كل فئة وتصميم برامج تدريبية لكل فئة.
  - تحديد الاحتياجات
  - الوصول للفئات المهمشة
  - إعداد برامج خاصة للاستجابة لهذه الاحتياجات
  - التعاون والمشاركة مع الفئات المهمشة (أخلاقيات، المفاهيم....)
- البناء على ما هو موجود من أعمال في هذا المجال مع المؤسسات

- تدريب المؤسسات التي تعمل مع الفئات المهمشة على توثيق تجاربها الناجحة أو الفاشلة وتشارك ذلك مع المؤسسات في المنطقة بما فيها الميزانيات.
- تحسين أداء المؤسسات الخدمائية لتصميم برامج يكون فيها التدريب على الحقوق مكمل للبرامج الأخرى للمؤسسات.
- ( ربط التدريب بالبرامج وبالآداء )
- تصميم البرامج التربوية مع المؤسسات
- تحسين أداء المؤسسات للوصول الأفضل إلى الفئات المهمشة
- التدريب على قياس الأثر لدى الفئات المستهدفة.
- الدروس : - عامة: التأثير على رموز الثقافة وخلق جو عام ملائم
- خاصة: المؤسسات
- توفير الموارد التدريبية (الأدلة التدريبية)
- تدريبات على stress management مع العاملين والمتعاملين مع الفئات المهمشة.
- تدريب (عناصر جيدة) من المشاركين في كل الأنشطة التدريبية التي يتم تنفيذها ليكونوا مدربين في مناطقهم ومؤسساتهم.
- التدريب على آليات التدخل من أجل حماية الفئات المهمشة ونظام الإحالة.
- تطوير آليات وتقنيات ووسائل التنشيط - التدريب مع الفئات المهمشة (إلى جانب استعمال الطرق التقليدية)
- إعداد حملات مع الصحافة والإعلام والمؤسسات الحكومية لضمان التعريف بهذه البرامج (الإعلان عن الخدمات)
- التدريب على رسم السياسات في التعامل مع الفئات المهمشة
- تدريب على إعداد الميزانيات في البرامج الخاصة بالفئات المهمشة ( خاصة في مسألة تفصيل التدخلات).

## 2-3: نقاش نتائج مجموعات العمل:

- ✓ التدريب على عملية التحكم في الضغط النفسي للعمل
- ✓ كيفية الاستجابة إلى احتياجات الفئات المهمشة وملاءمتها مع كل فئة
- ✓ المفاوضة مع المنظمات والمعنيين بالفئات المهمشة للوصول إلى نتائج
- ✓ التدريب على كيفية قياس أداء المنظمات (الكوادر المعنية)
- ✓ نشر ثقافة حقوق الإنسان للفئات المهمشة لدى الجهات ذات العلاقة (الشريكة والداعمة)
- ✓ القيام بدراسات ميدانية وخلق مجموعة مستديمة من الأبحاث حول الموضوع
- ✓ إدماج الشباب الباحثين واختيارهم من الفئات المهمشة أو العاملين مع المهمشين
- ✓ تشريك الممولين خلال رسم السياسات ووضع الميزانية الخاصة بالمشاريع الموجهة للمهمشين
- ✓ فتح النقاشات والحوارات بين المنظمات غير الحكومية والممولين حول فكرة الاستمرارية والتسيير الإداري للمنظمات

- ✓ بناء النماذج والأمثلة والمنهجيات بانتقاء مجموعة من الشركاء والمنظمات بالتعاقد وطلب تمويل مشترك وتوحيد منهجية العمل وتطوير قدرات المؤسسات قصد ضمان الدعم الدائم واستمرارية المشاريع الموجهة للفئات المهمشة
- ✓ دمج الإستراتيجية العامة للمعهد في برامج المنظمات الشريكة (الإعداد التنفيذ والمتابعة)
- ✓ تسويق الموارد وإتاحتها
- ✓ قياس اثر العمل الذي سوف نقوم به في الأوساط الشعبية والفاعلين في هذا المجال
- ✓ تنظيم مؤتمر حول الحق في الحصول على الموارد

### 3 - مقترحات حول كيفية توجه برامج المعهد إلى الفئات المهمشة في إطار مركز التدريب والتربية على حقوق الإنسان.:

في الجلسة الختامية عرض الدكتور الطيب البكوش المشروع الجديد للمعهد العربي لحقوق الإنسان الخاص بإنشاء مركز للتدريب والتربية على حقوق الإنسان في إحدى الأحياء الشعبية بتونس العاصمة ممول من قبل مؤسسة فورد، تلاه تقديم تصورات ومقترحات من قبل المشاركين/كات في اللقاء حول كيفية توجه برامج المعهد إلى الفئات المهمشة في إطار هذا المركز.

ومن أهم النقاط التي تم التركيز عليها ما يلي:

- ضرورة مراعاة الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية في تهيئة مقر المركز
- ضرورة تخصيص قاعات للعروض المسرحية والسينمائية والأنشطة الثقافية والمعارض الفنية إلى جانب قاعات التدريب ومكاتب الموظفين
- تهيئة بيت لحقوق الإنسان طريف وغير منفر للفئات المستفيدة (فئات شعبية، مهمشة..).
- الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المحافظة على البيئة عند بناء وتهيئة المركز: استعمال الطاقة الشمسية، حديقة...
- مراعاة الاحتياجات الخاصة لبعض الفئات الوافدة على المركز: مثلا تخصيص أماكن للأمهات والأطفال
- ضرورة إتباع سياسة المراحل في تهيئة المركز

- تهيئة مساحات متعددة الاستعمالات وفضاءات مفتوحة إلى جانب التفكير منذ بداية البناء في القضايا المتعلقة بالصيانة من أجل قياس التكلفة والحد من المصاريف
- الاندماج مع المحيط وجذب أبناء المنطقة من خلال برامج عمل المركز تتلاءم مع احتياجاتهم
- التدريب اليومي وتنظيم لقاءات داخلية في المركز
- مواصلة برامج المعهد الإقليمية إضافة إلى برامج مركز التدريب
- دعم قدرات كوادر المعهد على كيفية التعامل مع الفئات المستفيدة من المركز وتحديد المهام والوظائف على ضوء البرامج.
- مسألة الأمن والانفتاح على المحيط: ضرورة أن يكون الفضاء منفتحاً على المحيط مع أخذ الاحتياطات اللازمة والتعامل مع المواقف المختلفة بحزم ووعي. كما يمكن الاستعانة بأبناء المنطقة لبناء الثقة
- وضع خطة إعلامية واسعة ومسبقاً بكل الأنشطة
- خلق فضاء جمعي ترمج فيه معارض وزيارات ميدانية للطلبة والتلاميذ وباقي المستفيدين كما يمكن للمنظمات المحلية الاستفادة من وجود المركز لعقد أنشطتها.
- التفكير في توفير خدمة الانترنت اللاسلكي في الفضاءات المفتوحة للمستفيدين كوسيلة لتشجيع توافدهم على المركز.